No. 40241

United States of America
and
United Arab Emirates

Agreement on investment guaranties between the Government of the United Arab Emirates and the Government of the United States of America. Abu Dhabi, 29 September 1991

Entry into force: *22 April 1992 by notification, in accordance with article 10*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of tbe United Nations: *United States of America, 21 May 2004*

États-Unis d'Amérique
et
Émirats arabes unis

Accord relatif à la garantie des investissements entre le Gouvernement des Émirats arabes unis et le Gouvernement des États-Unis d'Amérique. Abou Dhabi, 29 septembre 1991

Entrée en vigueur : *22 avril 1992 par notification, conformément à l'article 10*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Seerétariat des Nations Unies : *États-Unis d'Amérique, 21 mai 2004*

حررت في ابوظبي في اليوم التاسع والعشرون من شهر سبتمبر من عام الف وثمانمائة وواحد وتسعون ، الموافق واحد وعشرون ربيع الاول ١٤١٢ هجرية من نسختين باللغتين العربية والإنجليزية ، وتتساوى كل منهما في الحجية القانونية .

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

احمد حميد الطاير
وزير الدولة لشئون المالية والصناعة

عن حكومة الولايات المتحدة الامريكية

إدوارد إي . ووكر
سفير الولايات المتحدة الامريكية

٣) تدفع كل من الحكومتين تكاليف محكمها وتكاليف تمثيلها في الإجراءات المتخذة أمام هيئة التحكيم ، تدفع تكاليف الرئيس والتكاليف الاخرى مناصفة من قبل الحكومتين . ويجوز لهيئة التحكيم أن تتبنى أنظمة تتعلق بالتكاليف بحيث تكون متوافقة مع ما ذكر آنفاً .

٤) تنظم هيئة التحكيم إجراءاتها الخاصة بها في جميع الأمور الاخرى .

المادة العاشرة

أ)- تصبح هذه الإتفاقية سارية المفعول إعتباراً من تاريخ إستكمال تبادل المذكرات بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الامريكية حيث تؤكدان فيهما أن الموافقة على هذه الإتفاقية قد تمت بموجب الإجراءات الدستورية المطبقة .

ب)- تبقى هذه الإتفاقية سارية المفعول حتى إنتهاء ستة أشهر من تاريخ إستلام مذكرة تُعلِم فيها إحدى الحكومتين بموجبها الحكومة الاخرى عن نيتها في عدم بقائها طرفاً في الإتفاقية . وفي تلك الحالة تبقى أحكام هذه الإتفاقية فيما يتعلق "بالتغطية" التي صدرت أثناء سريان مفعول هذه الإتفاقية ، نافذة المفعول لمدة تلك "التغطية" ، ولكن على ألا تتجاوز في أي حال ، عشرين عاماً بعد إلغاء هذه الإتفاقية .

المادة الحادية عشر

لا تطبق أحكام هذه الإتفاقية على الإستثمارات أو الإرتباطات الملزمة بالمشروعات أو النشاطات التي تمت قبل توقيع هذه الإتفاقية .

المـــادة التاسعة

أ)- أي خلاف ينشأ بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة دولـــة الإمارات العربية المتحدة بصدد تفسير هذه الإتفاقيـــة ، أو تطبيقها ، يتم تسويته بقدر الإمكان بين الحكومتين عن طريـــق التفاوض ، وإذا لم يتم التوصل بين الحكومتين إلى حل إتفاقـــي خلال ستة أشهر من تاريخ طلب أي من الحكومتين التفاوض فإن الخلاف يحال برمته -بما في ذلك مسألة ما إذا كان الخلاف ينطوي علـــى تفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية- بمبادرة طلب أي من الحكومتيـــن ، إلى هيئة تحكيم لحل الخلاف وفقاً للفقرة " ب " من المادة (٩) :

ب)- تشكل هيئة التحكيم لحل الخلافات وفقاً للفقرة (أ) من المـــادة التاسعة وتعمل كما يلي :-

١) تعين كل حكومة محكماً واحداً ، ويختار هذان المحكمـــان ، بإتفاق مشترك ، رئيساً ، على أن يكون مواطناً لدولة ثالثـــة لها علاقات دبلوماسية مع كلتا الحكومتين وأن يعين من قبـــل الحكومتين ، ويجري تعيين المحكمين خلال شهريـــن وتعييـــن الرئيس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إستلام طلب من أي مـــن الحكومتين للتحكيم . وإذا لم تجر التعيينات خلال الفتـــرات الزمنية المحددة آنفاً ، فيجوز لأي من الحكومتين ، عند عـــدم وجود أي إتفاق آخر ، أن تطلب إلى (أمين عام المركز الدولـي لتسوية الخلافات الناجمة عن الإستثمار) إجراء التعييـــن أو التعيينات اللازمة ، وتوافق كلتا الحكومتان على قبول ذلـــك التعيين أو تلك التعيينات .

٢) تستند هيئة التحكيم في قرارها على مبادئ وقواعد القانـــون الدولي العام المطبقة . وتتخذ قرارات هيئة التحكيـــم بالغالبية الأدوات . ويكون قرارها نهائياً وملزماً .

المـادة الخامسة

إلى الحد الذي تبطل فيه قوانين دولة الإمارات العربية المتحـدة أو تمنح جزئياً او كلياً ، الحيازة من قبل "المصدر" لاي حق في اي ملك يعـود إلى طرف مُؤَمَّن "بالتغطية" ضمن اراضي دولة الإمارات العربية المتحـدة ، فإن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تمنح لذلك الطرف و"للمصـدر" بإتخاذ ترتيبات مناسبة حيث تنتقل بمقتضاها تلك الحقوق إلى هيئة ممـنـوح لها بتملك تلك الحقوق بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة .

المـادة السادسة

تعامل المبالغ التي بعملة دولة الإمارات العربية المتحدة ، بمـا فيها الإعتمادات بهذه العملة ، والتي يحصل عليها "المصدر" بفضل تلـك "التغطية" ، معاملة من قبل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لا تقـل تفضيلاً من حيث الإستعمال والتحويل ، عن المعاملة التي تستحقها هذه الامـوال في حوزة الطرف المؤمن "بالتغطية" ويجوز "للمصدر" أن يحول هذه المبالـغ والإعتمادات إلى اي شخص او هيئة ، ولدى مثل هذا التحويل تصبح قابلـة للإستعمال بحرية من قبل مثل ذلك الشخص او الهيئة في اراضي دولة الإمـارات العربية المتحدة .

المـادة السابعة

لا تطبق الإجراءات الواردة في هذه الإتفاقية على ملكية الاراضـي والعقارات إلا بموافقة الحكومة المحلية المعنية .

المـادة الثامنة

تعترف كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحـدة الامريكية ، بأهمية المعاملة بالمثل وتتفقان على انه في حالة قيام حكومة دولـة الإمارات العربية المتحدة ، أو اي من إداراتها او مؤسساتها بتخويـل إصدار تغطية للإستثمارات التي يقوم بها اي من المستثمرين من دولـة الإمارات العربية المتحدة في اي مشروع او نشاط في الولايات المتحـدة الامريكية بمقتضى برنامج مشابه في مضمونه لبرنامج ضمان الإستثمار المتعلـق بهذه الإتفاقية ، فإن شروط وبنود هذه الإتفاقية تنطبق عليها بعد إجـراء جميع التعديلات الضرورية ، وذلك لدى تبادل المذكرات بمبادرة اي مـن الحكومتين.

المـــادة الرابعة

أ)- في حالة قيام " المُصدِر" بدفع أموال إلى أي طرف يتمتـــع "بالتغطية" ، فإن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ، مـــع الخضوع لأحكام المادة الخامسة من هذه الإتفاقية ، تقر بالملاحيـــة القانونية "للمُصدِر" في تحويل أي عملة ، أو إعتمـــادات ، أو موجودات ، أو إستثمار ، والتي من أجلها تمّ الدفع بموجـــب "التغطية" ، وكذلك تقر بما يؤول "للمُصدِر" لأي حق ، أو ملكيـــة أو إدعاء ، أو إمتياز ، أو بوجود إجراء قضائي قائم أو يحتمـــل أن ينجم من جراء ذلك .

ب)- لن يطالب " المُصدِر " بحقوق أكبر من حقوق الطرف المُحوَّل بموجـــب "التغطية" بما يخص أية مصالح تحول أو تؤول إليه بمقتضى هـــذ المادة ، وتخضع أي مصلحة كهذه لأية مصلحة سارية قانونياً تت بضمان ، أو رهن ، أو حق رد دعوى بتقديم إدعاء مضاد ، ساء مضاد قابل للتنفيذ ضد طرف كهذا ، وفيما يتعلق بمصلحة فهـــذه . ولن يحد شيء في هذه الإتفاقية من حق حكومة الولايات المتحـــدة الأمريكية في المطالبة بتثبيت إدعاء بموجب القانون الدولـــي بوصفها دولة ذات سيادة متميزاً عن أية حقوق قد تملكها بوصفهـــا الجهة المصدرة .

ج)- إصدار التغطية من قبل المصدر خارج دولة الإمارات العربيـــة المتحدة لمشروع أو نشاط داخل دولة الإمارات العربية المتحدة لـــن يخضع المصدر للأنظمة المطبقة على مؤسسات التأميـــن أو المؤسسات المالية بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة إلا في حالة أن يكون للمصدر مكتب ، فرع أو مؤسسة ثابتة في دولـــة الإمارات العربية المتحدة .

المـــادة الاولى

تشير عبارة " التغطية " كما هي مستعملة هنا ، إلى اي تامين على إستثمار ، او إعادة تامين ، او ضمان للإستثمار المدعوم كلياً او جزئيـــاً بالإعتمادات او الاموال العامة الامريكية والصادرة والمدارة بموجب هـــذه الإتفاقية بواسطة المصدر (مؤسسة الإستثمارات الخاصة لما وراء البحـــار) OPIC ، وهي مؤسسة حكومية امريكية خاصة ومستقلة تاسست بموجب قوانيـــن الولايات المتحدة الامريكية ، او من قبل اية إدارة تخلفها مـــن إدارات الولايات المتحدة الامريكية ، او اية هيئة او مجموعة من الهيئات ، تبعـــاً لترتيبات مع (مؤسسة الإستثمارات الخاصة لما وراء البحـــار) OPIC ، او اية إدارة تخلفها ، وكلها تعتبر هنا وفيما يلي مشمولة بعبارة "المُصـــدِر" بحدود مصلحتها كهيئة تامين او إعادة تامين او هيئة ضامنة في اي "تغطيـــة" سواء كطرف او خلف في عقد ينص على تغطية او كوكيل لإدارة " التغطية " .

المـــادة الثانية

تطبق الإجراءات الواردة في هذه الإتفاقية فقط على "التغطيـــة" المتعلقة بالمشاريع او النشاطات المسجلة لدى حكومة دولة الإمـــارات العربية المتحدة او تلك التي توافق عليها إتحاديةً كانت او محلية او ايـــةً من الإدارات او المؤسسات التابعة لها إتحاديةً كانت او محلية ، او على " التغطية " المتعلقة بالمشاريع التي قد تدخل بشانها حكومة دولة الإمـــارات العربية المتحدة ، او اية إدارة إتحاديةً كانت او محلية ، او اية مـــن الإدارات او المؤسسات التابعة لها ، إتحاديةً كانت او محلية ، في عقـــد يتناول تزويد السلع او الخدمات او الدعوة إلى تقديم مناقصات بموجب مثـــل هذا العقد .

المـــادة الثالثة

بالرغم مما ورد في بنود المادة الثانية ، سوف تطبق الإجـــراءات الواردة في هذه الإتفاقية على الإستثمارات في مجال الهيدروكربونـــات والصناعات المرتبطة بـــها مثل التدقيب ، التطوير ، الإنتاج ، التصنيـــع ، النقل ، التخزين ، او التسويق شريطة ان تكون هذه الإستثمارات قد وافقـــت عليها الحكومة المحلية المعنية او اياً من مؤسساتها او وكالاتها وموافقـــة الحكومة الإتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

إتفاقية بشأن ضمان الإستثمارات

بين

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

رغبةً منهما في إيجاد الأوضاع الملائمة لتعاون إقتصادي اكبر من اجل تشجيع تنمية مواردهما الإقتصادية ، وخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة .

وإذ تعلمان بأهمية تنمية الطاقات المنتجة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مشاركة المؤسسات التجارية الخاصة الأمريكية في مشاريع تجلب معها التكنولوجيا المتقدمة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة .

وإذ تعيان ان التشجيع المتبادل لهذا النوع من الإستثمار سيساعد على تحفيز المبادرة الفردية في ميدان الأعمال والتي من شانها زيادة الرخاء في كل من الدولتين .

وإدراكاً منهما لدور تامين الإستثمار في تشجيع الإستثمارات الأجنبية ، بما في ذلك المشاريع المشتركة ، فقد إتفقتا كالاتي :

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT ON INVESTMENT GUARANTIES BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES AND THE GOVERNMENT OF THE UNITED STATES OF AMERICA

The Government of the United Arab Emirates and the United States of America,

Desiring to create favorable conditions for greater economic cooperation to promote the development of their economic resources, in particular in the United Arab Emirates,

Recognizing the importance of developing the productive capacities of the United Arab Emirates through participation by U.S. private enterprises in projects bringing advanced technology to the United Arab Emirates,

Aware that reciprocal encouragement of such investment will be conducive to the stimulation of individual business initiative which will increase prosperity in both states, and

Conscious of the role of investment insurance in encouraging foreign investment, including joint ventures, have agreed as follows:

Article I

As used herein, the term "Coverage" shall refer to any investment insurance, reinsurance or guaranty backed in whole or in part by the credit or public monies of the United States of America and which is issued and administered in accordance with this Agreement by Overseas Private Investment Corporation (OPIC), an independent government corporation organized under the laws of the United States of America, by any successor ageney of the United States of America, or by any other entity or group of entities, pursuant to arrangements with OPIC or any successor agency, all of whom are hereinafter deemed included in the term "Issuer" to the extent of their interest as insurer, reinsurer, or guarantor in any Coverage, whether as a party or successor to a contract providing Coverage or as an agent for the administration of Coverage.

Article 2

The procedures set forth in this Agreement shall apply only with respect to Coverage relating to projects or activities registered with or otherwise approved by the Government of the United Arab Emirates, federal or local, or any of its agencies or institutions, whether federal or local, or to Coverage relating to projects with respect to which the Government of the United Arab Emirates, federal or local, or any of its agencies or institutions, whether federal or local, may enter into a contract involving the provision of goods or services or invite tenders on such a contract.

Article 3

Notwithstanding the provisions of Article 2, the procedures set forth in this Agreement shall apply with respect to Coverage relating to projects or activities involving hydrocarbon exploration, development, production, processing, transportation, storage or marketing only if such projects or activities have been approved both by the concerned local government, or any of its institutions or agencies, and at the federal level by the Government of the United Arab Emirates.

Article 4

(A) If the Issuer makes payment to any party under Coverage, the Government of the United Arab Emirates, subject to the provisions of Article 5 hereof, shall accept the legal validity of the transfer to the Issuer of any currency, credits, assets, or investment on account of which payment under such Coverage is made as well as the succession of the Issuer to any right, title, claim, privilege, or cause of action existing, or which may arise, in connection therewith.

(B) The Issuer shall assert no greater rights than those of the transferring party under Coverage with respect to any interests transferred or succeeded to under this article and any such interest shall be subject to any valid security interest, encumbrance, right of set-off or counterclaim enforceable against such party with respect to such interest. Nothing in this Agreement shall limit the right of the Government of the United States of America to assert a claim under international law in its sovereign capacity, as distinct from any rights it may have as Issuer.

(C) The issuance of Coverage by the Issuer outside of the United Arab Emirates with respect to a project or activity in the United Arab Emirates shall not subject the Issuer to regulation under the laws of the United Arab Emirates applicable to insurance or financial organizations unless the Issuer maintains an office, branch or permanent establishment in the United Arab Emirates.

Article 5

To the extent that the laws of the United Arab Emirates partially or wholly invalidate or prohibit the acquisition from a party under Coverage of any interest in any property within the territory of the United Arab Emirates by the Issuer, the Government of the United Arab Emirates shall permit such party and the Issuer to make appropriate arrangements pursuant to which such interests are transferred to an entity permitted to own such interests under the laws of the United Arab Emirates.

Article 6

Amounts in the lawful currency of the United Arab Emirates, including credits thereof acquired by the Issuer by virtue of such Coverage shall be accorded treatment by the Government of the United Arab Emirates no less favorable as to use and conversion than the treatment to which such funds would be entitled in the hands of the party under Coverage.

Such amounts and credits may be transferred by the Issuer to any person or entity and upon such transfer shall be freely available for use by such person or entity in the territory of the United Arab Emirates.

Article 7

The procedures set forth in this Agreement shall not apply with respect to ownership of real estate unless approved by the concerned local Government.

Article 8

The United Arab Emirates and the United States of America, recognizing the importance of reciprocity, agree that in the event that the Government of the United Arab Emirates or any of its agencies or institutions are authorized to issue coverage for investments of any U.A.E. investors in any project or activity within the United States of America under a program similar in substance to the investment guaranty program to which this Agreement relates, the provisions of this Agreement shall apply, mutatis mutandis, with respect to U.A.E. investments in the United States of America, upon an exchange of notes to be made at the initiative of either Government.

Article 9

(A) Any dispute between the Government of the United Arab Emirates and the Government of the United States of America regarding the interpretation or the application of this Agreement shall be resolved, insofar as possible, through negotiations between the two Governments. If, at the end of six months following the request for negotiations, the two Governments have not resolved the dispute by agreement, the dispute, including the question of whether the dispute presents a question of the interpretation or the application of this Agreement, shall be submitted, at the initiative of either Government, to an arbitral tribunal for resolution in accordance with Article 9(B).

(B) The arbitral tribunal for resolution of disputes pursuant to Article 9(A) shall be established and function as follows:

(I) Each Government shall appoint one arbitrator; these two arbitrators shall designate a president by common agreement who shall be a citizen of a third state having diplomatic relations with both Governments and be appointed by the two Governments. The arbitrators shall be appointed within two months and the president within three months of the date of receipt of either Government's request for arbitration. If the appointments are not made within the foregoing time limits, either Government may, in the absence of any other agreement, request the Secretary General of the International Centre for the Settlement of Investment Disputes to make the necessary appointment or appointments, and both Governments agree to accept such appointment or appointments.

(II) The arbitral tribunal shall base its decision on the applicable principles and rules of public international law. The arbitral tribunal shall decide by majority vote. Its decision shall be final and binding.

(III) Each of the Governments shall pay the expense of its arbitrator and of its representation in the proceedings before the arbitral tribunal; the expenses of the president and the other costs shall be paid in equal parts by the two Governments. The arbitral tribunal may adopt regulations concerning the costs, consistent with the foregoing.

(IV) In all other matters, the arbitral tribunal shall regulate its own procedures.

Article 10

(A) This Agreement shall enter into force on the date of the completion of an exchange of notes between the Government of the United Arab Emirates and the Government of the United States of America confirming that this Agreement has been approved pursuant to the applicable constitutional procedures.

(B) This Agreement shall continue in force until six months from the date of receipt of a note by which one Government informs the other of an intent no longer to be a party to this Agreement. In such event, the provisions of this Agreement with respect to Coverage issued while this Agreement was in force shall remain in force for the duration of such Coverage, but in no case longer than twenty years after the termination of this Agreement.

Article 11

The provisions of this agreement shall not apply to investments or binding commitments to projects or activities made prior to the signature of this Agreement.

Done at Abu Dhabi this twenty-ninth day of September, One Thousand Nine Hundred and Ninety-One, corresponding to the twenty-first day of Rabee Al Awal, 1412 H., in duplicate in the English and Arabic languages, both texts being equally authentic.

For the Government of the United Arab Emirates:

AHMAD HUMAID AL TAYER
Minister of State for Finance and Industry

For the Government of tbe United States of America:

EDWARD S. WALKER, JR.
Ambassador

[TRANSLATION -- TRADUCTION]

ACCORD RELATIF À LA GARANTIE DES INVESTISSEMENTS ENTRE LE GOUVERNEMENT DES ÉMIRATS ARABES UNIS ET LE GOUVERNEMENT DES ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE

Le Gouvernement des Émirats arabes unis et les États-Unis d'Amérique,

Désireux de créer des conditions favorables à l'élargissement de la coopération économique en vue de promouvoir le développement de leurs ressources économiques respectives, aux Émirats arabes unis notamment,

Reconnaissant qu'il importe de développer les capacités productives des Émirats arabes unis grâce à la participation d'entreprises privées des États-Unis d'Amérique à des projets comportant un apport de technologie de pointe aux Émirats arabes unis,

Conscients que l'encouragement à de tels investissements, de part et d'autre, permettra de stimuler l'esprit d'initiative des entrepreneurs privés,

Gardant à l'esprit le rôle que joue l'assurance des investissements dans l'encouragement aux investissements extérieurs, y compris les coentreprises,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier

L'expression "assurance ou garantie" s'entend dans le présent Accord de toute assurance, réassurance ou garantie reposant en totalité ou en partie sur le crédit ou les moyens financiers publics des États-Unis d'Amérique et émis et gérés conformément aux dispositions du présent Accord par l'Overseas Private Investment Corporation (OPIC), société publique autonome eonstituée conformément à la législation des États-Unis d'Amérique, par tout organisme subrogé des États-Unis d'Amérique, ou toute autre personne morale ou tout groupe de personnes morales, conformément à des arrangements conclus entre l'OPIC ou tout organisme subrogé, qui sont tous considérés ci-après comme des "assureurs" dans la mesure de leur intérêt en tant qu'assureur, réassureur ou garant pour toute assurance ou garantie, que ce soit en tant que partie ou partie subrogée à un contrat d'assurance ou de garantie ou en tant qu'organisme chargé de l'administration de ladite assurance ou garantie.

Article 2

Les dispositions du présent Accord s'appliquent uniquement aux assurances et garanties relatives à des projets ou activités enregistrés auprès du Gouvernement des Émirats arabes unis, au niveau fédéral ou local, ou approuvés par lui, ou tout organisme ou toute institution du Gouvernement au niveau fédéral ou local, ou aux assurances et garanties relatives à des projets à l'égard desquels le Gouvernement des Émirats arabes unis, au niveau fédéral ou local, ou tout organisme ou toute institution du Gouvernement, au niveau fédéral ou local, est autorisé à conclure un contrat relatif à la fourniture de biens ou de services ou

à solliciter des appels d'offres à cet égard.

Article 3

Nonobstant les dispositions de l'article 2 ci-dessus, les procédures posées dans le présent Accord s'appliquent aux assurances et garanties relatives à des projets ou activités portant sur l'exploration, le développement, la production, le traitement, le transport, l'emmagasinage et la commercialisation des hydrocarbures uniquement dans la mesure où lesdits projets ou activités ont été approuvés à la fois par l'administration concernée ou tout organisme ou toute institution de cette administration et, au niveau fédéral, par le Gouvernement des Émirats arabes unis.

Article 4

A) Si l'organisme émetteur fait un paiement à un investisseur en vertu d'une assurance ou d'une garantie, le Gouvernement des Émirats arabes unis doit, sous réserve des dispositions de l'article 5 ci-après, admettre la cession à l'organisme émetteur de toute devise et de tout crédit, avois ou investissement qui ont donné lieu à ce paiement en vertu de ladite assurance ou garantie, et considérer l'organisme émetteur subrogé dans tous ses droits, titres, créances, privilèges ou actions en justice existants ou pouvant en découler.

B) L'organisme émetteur ne revendique pas plus de droits que ceux dont jouit l'investisscur en ce qui concerne les intérêts transférés ou cédés en vertu du présent article. De tels intérêts sont soumis à toutes les sécurités réelles, charges hypothécaires, demandes reconventionnelles et tout droit de compensation opposable à cet organisme en ce qui concerne lesdits intérêts. Aucune disposition du présent Accord ne peut êtrc considérée comme limitant le droit du Gouvernement des États-Unis d'Amérique de faire valoir toute réclamation dans l'exerciee de sa souveraineté, conformément au droit international, indépendamment des droits qu'il pourrait détenir en tant qu'organisme émetteur.

C) L'émission par l'organisme émetteur d'assurances ou de garanties à l'extérieur du territoire des Émirats arabes unis en ce qui concerne un projet ou une activité réalisés aux Émirats arabes unis n'a pas pour effet de soumettre l'organismc émetteur aux dispositions de la législation des Émirats arabes unis applicables aux organismes d'assurance ou aux organismes financiers, à moins que l'organisme émetteur ne dispose d'un bureau, d'une succursale ou d'un établissement permanent aux Émirats arabes unis

Article 5

Dans la mesure où la législation des Émirats arabes unis invalide totalement ou en partie, ou interdit l'acquisition par l'organisme émetteur de tout intérêt détenu par l'invcstisseur couvert par une assurance ou garantie sur toute propriété sise sur le territoire des Émirats arabes unis, le Gouvernement des Émirats arabes unis autorise lesdits investisseurs et organisme émetteur à faire le nécessaire pour que ces intérêts soient cédés à toute personne mo-

rale autorisée à les détenir en vertu de la législation des Émirats arabes unis.

Article 6

Les montants en monnaie légale des Émirats arabes unis, y compris les crédits en cette monnaie, acquis par l'organisme émetteur au titre de ladite assurance ou garantie, reçoivent, de la part du Gouvernement des Émirats arabes unis un traitement qui n'est pas moins favorable, quant à leur utilisation et à leur conversion, que celui qui serait accordé auxdits fonds s'ils étaient détenus par l'investisseur couvert par l'assurance ou la garantie. Lesdits montants ou crédits peuvent être cédés par l'organisme émetteur par toute personne physique ou morale et, à la suite de cette cession, sont à la libre disposition de ladite personne physique ou morale pour être utilisés sur le territoire des Émirats arabes unis.

Article 7

Les procédures prévues dans le présent Accord ne s'appliquent pas à la propriété de biens immobiliers à moins que les administrations locales n'y aient consenti.

Article 8

Reconnaissant l'importance de la réciprocité, les Émirats arabes unis et les États-Unis d'Amérique conviennent qu'au cas où le Gouvernement des Émirats arabes unis ou tout organisme ou toute institution de ce gouvernement serait autorisé à émettre une assurance ou une garantie se rapportant à des investissements effectués par des investisseurs des Émirats arabes unis et concernant des projets ou activités réalisés aux États-Unis d'Amérique dans le cadre d'un programme similaire en substance au programme de garantie des investissements qui fait l'objet du présent Accord, les dispositions de l'Accord s'appliquent, mutatis mutandis, à l'égard des investissements des Émirats arabes unis aux États-Unis d'Amérique, moyennant un échange de notes effectué à l'initiative des deux gouvernements.

Article 9

A) Tout différend entre le Gouvernement des Émirats arabes unis et le Gouvernement des États-Unis d'Amérique concernant l'interprétation du présent Accord ou qui de l'avis de l'un des deux gouvernements ferait intervenir une question de droit international public ayant trait à tout projet ou activité pour lequel une assurance ou une garantie aurait été émise est réglé, dans la mesure du possible, par voie de négociation entre les deux gouvernements. Si, dans les trois mois suivant la date de demande de négociation, les deux gouvernements ne sont pas parvenus à le régler d'un commun accord, le différend, y compris la question de savoir s'il comporte un élément de droit international public, est soumis, sur l'initiative de l'un ou l'autre gouvernement, à un tribunal arbitral pour être réglé conformément au paragraphe b) du présent article.

B) Le tribunal arbitral chargé du règlement des différends en application du paragraphe a) de l'article 6 est constitué et fonctionne de la manière suivante :

I) Chaque gouvernement nomme un arbitre; les deux arbitres désignent ensuite

d'un commun accord un président qui est ressortissant d'un État tiers et dont la nomination est subordonnée à l'agrément des deux gouvernements. Les arbitres sont nommés dans un délai de deux mois et le président dans un délai de trois mois à compter de la date de réception de la demande d'arbitrage présentée par l'un ou l'autre des deux gouvernements. Si les nominations ne sont pas faites dans les délais prescrits, chacun des deux gouvernements pourra, en l'absence de tout autre accord, prier le Secrétaire général du Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements de procéder à la nomination ou aux nominations nécessaires, et les deux gouvernements s'engagent à accepter ladite ou lesdites nominations.

II) Le tribunal arbitral fonde sa décision sur les principes et règles applicables du droit international public. Il se prononce à la majorité. Sa décision est sans appel et contraignante.

III) En cours de procédure, chacun des gouvernements prend à sa charge les frais de son arbitre et de sa représentation devant le tribunal arbitral; les frais du Président et les autres frais de l'arbitrage sont assumés à égalité par les deux gouvernements. En ce qui concerne les frais, le tribunal peut adopter des règles compatibles avec les dispositions qui précèdent.

IV) À tout autre égard, le tribunal arbitral arrête lui-même ses procédures.

Article 10

A) Le présent Accord entre en vigueur à la dernière des notes échangées entre le Gouvernement des Émirats arabes unis et le Gouvernement des États-Unis d'Amérique, confirmant que l'Accord a été approuvé conformément aux procédures constitutionnelles pertinentes.

B) Le présent Accord demeure en vigueur six mois à compter de la date de réception d'une note par laquelle l'un des deux gouvernements fait savoir à l'autre qu'il a l'intention de ne plus être partie audit Accord. En pareil cas, les dispositions de l'Accord relatives aux assurances et garanties émises pendant que l'Accord était en vigueur resteront applicables tant que dureront ces assurances et garanties, mais ne peuvent en aucun cas rester en vigueur plus de vingt ans à compter de l'expiration de l'Accord.

Article 11

Les dispositions du présent Accord ne s'appliquent pas aux investissements ou aux engagements ayant force obligatoire réalisés avant la signature de l'Accord.

Fait à Abou Dhabi le vingt-neuf septembre mil neuf cent quatre-vingt-onze, qui correspond au vingt et unième jour du Rabee Al Awal, 1412 de l'hégire, en double exemplaire, dans les langues anglaise et arabe, les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement des Émirats arabes unis :
Le Ministre d'État aux finances et à l'industrie,
AHMAD HUMAID AL TAYER

Pour le Gouvernement des États-Unis d'Amérique :
L'Ambassadeur,
EDWARD S. WALKER, JR.